

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٧٥

بشأن إعادة تنظيم الهيئة المصرية العامة للساحة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛
وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٣ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة المصرية العامة للساحة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٥ بنقل تبعية الهيئة المصرية العامة للساحة إلى وزارة الري ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

- مادة ١ - الهيئة المصرية العامة للساحة - هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية - مقرها مدينة القاهرة - وتقع وزير الري .
- مادة ٢ - تقوم الهيئة المصرية العامة للساحة بالأعمال الآتية :
- (١) إنشاء الخرائط السياحية الخاصة والكتنورية لأعمال استصلاح الأراضي وغير ذلك من المشروعات الهندسية والعمرائية في مختلف المجالات .
 - (٢) إنشاء الخرائط الخاصة بأعمال التوسع الزراعي بالجمهورية . وكذلك الخرائط الخاصة بتعمير الصحارى وتوطين أهاليها .
 - (٣) الأعمال الخاصة بنزع ملكية العقارات للنفعة العامة .
 - (٤) الأعمال المساحية اللازمة لتنفيذ قوانين الإصلاح الزراعي والشهر العقاري ، وإنشاء الخرائط اللازمة لأعمال التقسيم والتوزيع .
 - (٥) تنفيذ ما يطلب إليها من أعمال للجهود الحربي من إنشاء وتجديد شبكات المثلاثات ، وتثبيت مواقع الروبيرات ومراجعة الخرائط ، وإدخال المستندات عليها .
 - (٦) اختيار المواقع اللازمة لمشروعات الدولة ورفعها .
 - (٧) إنشاء الخرائط المساحية التفصيلية ، والطبوغرافية للندن والأراضي الزراعية والصحراوية بخلاف المقاييس ، وتكوين وطباعة الخرائط السياسية والجغرافية .
 - (٨) الأعمال اللازمة لتحديد التقسيمات المالية والإدارية والعرقية والاشترك في الجان الخاصة بها .
 - (٩) إعداد الخرائط للقرى والعزب والكفور ، والتجمعات السكنية بالريف .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨١٢ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة ؛
وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٥ بالموافقة على اتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المعقودة بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ؛
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٥ في شأن مساهمة حكومة جمهورية مصر العربية في رأسمال الهيئة العربية للتصنيع المعدل بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

مادة ١ - الموافقة على التنازل عن مبلغ ٣٢ مليوناً من الدولارات لهيئة العربية للتصنيع قيمة الفروق المالية بين القيمة الإجمالية لتقييم الوحدات الاقتصادية الأربعة التي ساهمت بها حكومة جمهورية مصر العربية في رأسمال الهيئة المذكورة وبين قيمة حصتها في رأسمال الهيئة البالغ قدرها ٢٦٠ مليوناً من الدولارات وفقاً لاتفاقية تأسيس الهيئة العربية للتصنيع المشار إليها دعماً لها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر رياة الجمهورية في ١١ شعبان سنة ١٣٩٥ (١٨ أغسطس سنة ١٩٧٥)

أنور السادات